



التاريخ: ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
الأصل: انكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

آخر المستجدات عن إصلاح الأمم المتحدة

غرض الوثيقة

الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم العناصر الأساسية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/279 بشأن "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"، الذي اعتمد في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، وانعكاسات هذه العناصر على منظمة العمل الدولية. وبالتالي، يُطلب من مجلس الإدارة، بالاستناد إلى المناقشة التي أجراها في آذار/مارس ٢٠١٨ (GB.332/HL/1) والمناقشة العامة بشأن التعاون الإنمائي الفعال (ILC107-PR7B (Rev.)) في الدورة السابعة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي والقرار بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، أن يستعرض ويناقش هذا القرار بغية تقديم الإرشاد إلى المدير العام بشأن تطبيقه (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٥).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: النتائج التمكينية ألف وباء وجيم.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: غير معروفة بالكامل في هذه المرحلة.

الانعكاسات المالية: نعم.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة التعاون متعدد الأطراف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.329/POL/5؛ الوثيقة GB.329/HL/1؛ الوثيقة GB.329/INS/3/1؛ الوثيقة GB.332/HL/1؛ الوثيقة GB.334/INS/13؛ الوثيقة GB.334/INS/3/1؛ الوثيقة GB.334/PFA/1.

أولاً - مقدمة وآخر المستجدات عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١. في ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية"^١. ويتضمن هذا القرار مقررات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن التدابير الملموسة الكفيلة بتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحسين الدعم المقدم إلى البلدان في الجهود التي تبذلها لتنفيذ برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠)، ويقدم الإرشاد إلى الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذها. وقد أخذ القرار في الاعتبار المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريرين^٢ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ كمتابعة لقرار الاستعراض الشامل للسياسات، الذي يجري كل أربع سنوات^٣، والذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.

٢. وناقش مجلس إدارة مكتب العمل الدولي مبادرة الإصلاح الحالية في دورتيه ٣٢٩ و ٣٣٢. وفي دورة آذار/ مارس ٢٠١٨، استعرض القسم رفيع المستوى، الذي اجتمع بوصفه الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعلامة، مقترحات الأمين العام وانعكاساتها المحتملة على المنظمة. وتشرّف الفريق العامل بحضور نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة ج. محمد، التي تحدثت إلى الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وردت على الأسئلة المطروحة بشأن هذه المقترحات. وخلال المناقشة، أعربت الهيئات المكونة عن دعمها للإصلاح، اعترافاً منها بالحاجة الملحة إلى الحد من التجزؤ وزيادة التماسك وتحسين الكفاءة في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. وكان هناك إقرار بالفرص المتاحة أمام منظمة العمل الدولية، لا سيما فيما يتعلق بإظهار القيمة المضافة للنموذج الثلاثي في صنع السياسات، أمام جمهور أوسع وزيادة تأثير منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة في تعزيز العمل اللائق ومعايير العمل الدولية. كما تمت الإشارة إلى تحديات كبرى، من أهمها الحاجة إلى الاعتراف بالهيكل الإداري الثلاثي الخاص لمنظمة العمل الدولية وأنشطتها المعيارية وإدراجها في تدابير الإصلاح وكفالة استقلال سير أعمال آليات إشراف منظمة العمل الدولية على المستوى القطري. وكان من المطلوب أيضاً توفير مزيد من الوضوح بشأن كيفية تجسيد الولاية المعيارية لمنظمة العمل الدولية في عمليات التخطيط الوطنية. وشدد أصحاب العمل والعمال والحكومات على السواء على ضرورة أن يعترف المنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة في منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها، بولاية منظمة العمل الدولية وخصوصيتها والمركز الخاص للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بوصفها جهات صانعة للقرارات داخلها. ولم يكن هناك أي مشروع قرار بشأن هذا البند. ومع ذلك، أحيط المشاركون علماً بأن القرار المتوقع للجمعية العامة للأمم المتحدة سيُعرض على الدورة التالية لمجلس الإدارة للنقاش واتخاذ أي قرارات مناسبة بشأنه.

٣. وعقب مناقشة مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١٨، عرض الرئيس تقريره عن الفريق العامل، على نائبة الأمين العام للأمم المتحدة السيدة محمد، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفيرة السيدة تشاتاردوفا (الجمهورية التشيكية) والميسرين المتشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، السفيرين السيد بوقادوم (الجزائر) والسيد بيترسن (الدانمرك).

١ الوثيقة A/RES/72/279.

٢ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفاءة مستقبل أفضل للجميع (الوثيقة A/72/124-E/2018/3)، ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٧، وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والأزدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة - تقرير الأمين العام (الوثيقة A/72/684-E/2018/7) ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.

٣ يجري استعراض سياسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية كل أربع سنوات في سياق الاستعراض الشامل للسياسات، الذي يجري كل أربع سنوات. ويرشد قرار الجمعية العامة المنبثق عن ذلك، الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويبيّن كيف ينبغي أن تعمل كيانات المنظومة معاً في السنوات الأربع التالية.

٤ الوثيقة GB.329/INS/7؛ الوثيقة GB.332/HL/1.

٤. وبالنظر إلى أن قرار الجمعية العامة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد اعتُمد، فإن مجلس الإدارة مدعو إلى استعراض انعكاساته ومناقشتها بغية تقديم الإرشاد إلى المدير العام بشأن تطبيقه فيما يتعلق بعمليات المكتب. وقرارات الجمعية العامة ملزمة لكيانات الأمم المتحدة التي تقدم التقارير إليها، ولكنها غير ملزمة للوكالات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية التي تتمتع بهيكل مستقلة للإدارة. إلا أنه بصفتها عضواً في منظومة الأمم المتحدة، وتمشياً مع أحكام اتفاق العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية لعام ١٩٤٦، فإن منظمة العمل الدولية تلتزم بالإسهام في تحقيق غايات وأهداف القرارات ذات الصلة بولايتها. وينطبق ذلك اليوم على وجه الخصوص على تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. ويشمل القرار الذي تقدم فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعماً واسع النطاق لرؤية وتوجه مقترحات الأمين العام، المنظومة بأسرها في نطاقه وفقاً لحدود زمنية طموحة. وفي حين أن هناك بعض المرونة الممنوحة للأمين العام في تنفيذ المقترحات، فمن الواضح أن الدول الأعضاء تتوقع أن تضطلع جميع وكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة بتنفيذها – أي الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة على حد سواء.

إعداد الانتقال

٥. أنشأ الأمين العام فريقاً معنياً بالمرحلة الانتقالية تحت مسؤولية نائبة الأمين العام للتحضير لتنفيذ أحكام القرار، التي سينفذ البعض منها ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ويتوقع إتمام البعض الآخر منها في غضون سنتين أو أربع سنوات. وسيتشاور الفريق على نحو وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومجموعاتها المعنية بالنتائج، التي تضطلع أيضاً بدور مهم في تنفيذ الإصلاح. وتشمل النتائج الفورية المطلوبة منه وضع خطة انتقالية لإنعاش نظام المنسق المقيم، من المنتظر عرضها على الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، ووثيقة استراتيجية منقحة على نطاق المنظومة تتناول الثغرات وأوجه التداخل في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعماً للبلدان. ومن المزمع أن يستكمل، بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نقل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أمانة الأمم المتحدة ليصبح مكتباً مستقلاً يتمتع بإشراف إداري على نظام المنسق المقيم ويقدم التقارير إلى نائبة الأمين العام. وسيقدم استعراضان مستقلان منفصلان – أحدهما لمكاتب الأمم المتحدة متعددة الأقطار والآخر بشأن هياكل الأمم المتحدة الإقليمية – إلى جزء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالأنشطة التنفيذية في أيار/مايو ٢٠١٩.

٦. وتواصل منظمة العمل الدولية المشاركة بشكل فعال وجوهري في عملية الإصلاح. والمدير العام عضو في المجموعة الأساسية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي توفر الإدارة والإشراف الاستراتيجيين وتتألف من الرؤساء التنفيذيين لأكثر من ١٢ كياناً في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى جانب أعضاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة وعضو مناوب يمثل اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وبالنظر إلى اتساع نطاق الإصلاح وتأثيراته المتوقعة على عمليات منظمة العمل الدولية في المقر وفي الميدان وعلى الدعم التقني الذي تقدمه إلى البلدان، فإن كبار مديري وأخصائيي منظمة العمل الدولية من حافظات المنظمة الثلاث – الإدارة والإصلاح والعمليات الميدانية والشراكات والسياسات – يمثلون المكتب في المجموعات الأربع المعنية بالنتائج في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتمويل الاستراتيجي والابتكارات في مجال الأعمال والشراكات الاستراتيجية، بينما يواصل المديرون الإقليميون العمل مع الكيانات الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما يشارك المدير العام لمنظمة العمل الدولية في رئاسة المجموعة المعنية بنتائج الشراكات الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومنظمة العمل الدولية عضو في الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعني بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي سيقدم المشورة إلى الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية.

° خلفت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي مفتوحة العضوية أمام كيانات الأمم المتحدة الأربعين التي تسهم في تحقيق برنامج عام ٢٠٣٠ على المستوى القطري.

٦ الفاو، منظمة العمل الدولية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنسق المناوب للجان الاقتصادية الإقليمية (حالياً اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي)، فضلاً عن رئيس إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويرأسها نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٧. وبالنظر إلى أن المكتب يستعد لتعميم الإصلاح خلال الأشهر المقبلة، فإنه سيمضي قدماً في تنفيذ الرسائل الرئيسية للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، المعرب عنها خلال مناقشات هذه الدورة وما سبقها من مناقشات في دورات مجلس الإدارة^٧. وسيسترد تخطيط المكتب أيضاً بمتابعة القرار الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة بعد المائة (٢٠١٨) بشأن التعاون الإنمائي الفعال لمنظمة العمل الدولية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، والذي تجري مناقشته أيضاً في دورة مجلس الإدارة هذه^٨. وقد ربطت الهيئات المكونة، في قرار المؤتمر، أي نهج مستقبلي للتعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية بالإرشادات المقدمة إلى المكتب من خلال القرار بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، الذي اعتمده المؤتمر في دورته الخامسة بعد المائة (٢٠١٦). كما بينت المبادئ والإجراءات الرئيسية للمكتب في التعاون الإنمائي المستقبلي، مبرزة القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية في الأمم المتحدة - الهيكل الثلاثي والنشاط المعياري والحوار الاجتماعي - ومشددة على ضرورة أن يقدم المكتب الخدمات على نحو أفضل إلى هيئاته المكونة، في الوقت الذي يساعد فيه على تمكينها من المشاركة في العمليات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، ومن الإرتقاء بمكانتها في وضع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في سياق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها، من أجل منحها دوراً حقيقياً في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تامة الإصلاح والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستكتسي أنشطة بناء قدرات محددة الأهداف لصالح الهيئات المكونة أهمية حاسمة.

ثانياً - تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

٨. باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يمضي الأمين العام الآن قدماً في تنفيذ مقترحاته الخاصة بالإصلاح. وتشمل هذه المقترحات: اتخاذ تدابير لإنعاش نظام المنسق المقيم وفصله عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إنشاء جيل جديد من الفرق القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك تحديد معايير الوجود القطري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ النهوض بالعمليات المشتركة، بما في ذلك مكاتب ومباني الدعم المشتركة؛ تجديد النهج الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكياناتها. وأحاطت الدول الأعضاء علماً بمقترح الأمين العام لتتبع جزء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالأنشطة التنفيذية.

٩. وفي حين رحبت الدول الأعضاء بمقترح الأمين العام بشأن اتفاق تمويل لتعزيز الالتزام والمساءلة المتبادلين بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء، فإنها لم توافق على طلب الاشتراكات المقررة لدعم القدرات الأساسية لنظام المنسق المقيم^٩. كما شددت الدول الأعضاء على ضرورة إعادة تحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منصة الدعم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولم يرد ذكر مقترحات الأمين العام بشأن الشراكات تحديداً في القرار، لكنها ستقدم في إطار الولايات القائمة مثل قرار الاستعراض الشامل للسياسات لعام ٢٠١٦، الذي يجري كل أربع سنوات.

١٠. ووضعت مقترحات الإصلاح كمجموعة يعزز بعضها بعضاً وغير قابلة للتجزئة^{١٠}، وقد أيدت الدول الأعضاء بفعالية هذا الرأي في القرار. وتندرج "كيفية" تنفيذ الإصلاح والتفاصيل ذات الصلة في نطاق اختصاص الأمين العام، وقد أسندت إلى نائبة الأمين العام ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومن باب الاعتراف بأن فرادى الوكالات داخل المنظومة قد تواجه صعوبات فيما يتعلق بتوقيت التنفيذ أو تحتاج إلى استشارة هيئات إدارتها بشأن جوانب محددة من الإصلاح، فإن ترتيبات عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي وافقت عليها جميع الوكالات الأعضاء، تتضمن مبدأ "اختيارياً بعدم التقيد" بالنسبة إلى قرارات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عندما تستدعي الظروف ذلك. وقد يكون الاختيار بعدم التقيد ضرورياً في بعض الحالات، ولكن يمكن أن تترتب عليه عواقب مالية أو سياسية أو تشغيلية، بما في ذلك الوصول إلى التمويل الجماعي أو التأثير في النقاشات السياسية الوطنية حول أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على سبيل المثال. وسيتواصل اتخاذ التدابير المتعلقة بالخدمات المشتركة لتسيير الأعمال على أساس "اختيار التقيد"، حيث تتولى مجموعة من الوكالات دور القيادة في صياغة الحلول لعملية التنفيذ. وتُشجع وكالات أخرى على الاشتراك في العملية عندما تكون جاهزة والمبررات العملية للقيام بذلك جلية. وترد معلومات إضافية بشأن ذلك في الفقرة ١٩.

^٧ وقت إعداد هذا التقرير، كان لا يزال من الضروري بلورة العديد من التفاصيل المهمة من خلال آليات الانتقال والتنسيق ذات الصلة.

^٨ الوثيقة GB.334/INS/3/1.

^٩ انظر الفقرات ٢١-٢٣.

^{١٠} الوثيقة A/72/684-E/2018/7، الفقرة ١٦٣، الصفحة ٤٢.

أطر العمل الجديدة للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وانعكاساتها على البرامج القطرية للعمل اللائق

١١. رحبت الدول الأعضاء بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأكثر استراتيجية والموجه نحو تحقيق النتائج واتخاذ الإجراءات باعتباره الوسيلة الأهم لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. وتحدد خريطة طريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة المتبقية من عام ٢٠١٨، العناصر اللازمة لضمان أن يتمكن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من بلوغ وضعه الجديد. ويشمل ذلك: تحديث الإرشادات القائمة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وضع إطار جديد للمساءلة المتبادلة على نطاق المنظومة بين المنسق المقيم والفريق القطري للأمم المتحدة، وكذلك بين الفريق القطري للأمم المتحدة والحكومة والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرين؛ تقديم مقترحات لتحسين اتساق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأدوات الخاصة بالوكالات؛ تعزيز الرصد والتقييم؛ وضع مجموعة جديدة من الإجراءات التشغيلية الموحدة. كما تنص على تعزيز التحليل القطري المشترك للأمم المتحدة بحيث يحتل مكانة تجعله يقدم إسهاماً أقوى في الخطاب الإنمائي الوطني. وسيطلب ذلك إتاحة قدرات وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخبراتها للمنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة من أجل الدعم التحليلي، وهو ما يمثل فرصة بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية لتوفير مدخلات حاسمة من شأنها أن تبرز مواطن العجز في العمل اللائق عند بداية وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالتالي، قد يحتاج المكتب إلى وضع ترتيبات أكثر مرونة وسرعة لتقديم الخبرة التقنية لمنظمة العمل الدولية في الوقت المناسب وعلى أساس محدد زمنياً.

١٢. وبالنظر إلى مركزية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها، ليس فقط باعتباره الوسيلة الأهم للتخطيط على المستوى القطري، بل من حيث تأثيره كذلك في المجالات الأخرى لعملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تحديد الوجود القطري وعضوية الفريق القطري للأمم المتحدة وتقديم التقارير والبرمجة المشتركة وإمكانية الوصول إلى التمويل الجماعي، سيكتسي اتساق البرامج القطرية للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة إلى المكتب والهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

١٣. وسيطلب توقيت وضع البرامج القطرية للعمل اللائق فيما يتعلق بدورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتحديد مداخل واضحة لمشاركة الهيئات المكونة، عنايةً وتخطيطاً فائقين. وبالتالي، سيستوجب وضع البرامج القطرية للعمل اللائق مراعاة توقيت إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل ضمان الاعتراف المناسب بأولويات واحتياجات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. وسيكون من مصلحة منظمة العمل الدولية التوصل إلى طرائق تسمح بتجسيد المصالح الثلاثية على نحو سليم في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المؤكد عليه في مناقشة الجزء رفيع المستوى في آذار/مارس ٢٠١٨، فإن منظمة العمل الدولية مسؤولة عن تقديم الخدمات إلى هيئاتها المكونة والاضطلاع بالوظائف المعيارية، وقد تقع هذه الوظائف خارج نطاق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستحتاج إلى ضمان وجود مساحة كافية للاضطلاع بهذه الوظائف ومتابعة تنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق التي تتيح هذا النطاق الأوسع لأنشطة منظمة العمل الدولية على المستوى القطري. ولاستكشاف البدائل الكفيلة بتحسين اتساق البرامج القطرية للعمل اللائق مع أطر الأمم المتحدة للتعاون، بدأ المكتب مبادرة رائدة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في بوروندي والعراق والفلبين وسورينام. ومن شأن ذلك أن يشكل الأساس الذي يستند إليه وضع جيل جديد من البرامج القطرية للعمل اللائق كأداة فعالة لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق.

الوجود القطري ومعايير العضوية في الفرق القطرية للأمم المتحدة

١٤. اعتباراً من آب/ أغسطس ٢٠١٨، بلغ عدد البلدان التي أنشأت فيها الأمم المتحدة فرقا قطرية للأمم المتحدة ١٣٦ بلداً. ومنظمة العمل الدولية عضو في ٩٩ فريقاً منها وتشارك في ٣٧ فريقاً آخر كوكالة غير مقيمة. وتجري حالياً مناقشة معايير تحديد الوجود المادي للوكالات في البلدان وعضوية الفرق القطرية للأمم المتحدة في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تمشياً مع مقترحات الأمين العام. ويشير القرار إلى "ميثاق الأمم المتحدة وقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها" باعتبارها مبادئ ذات صلة، مما ينبغي أن يكفل تجسيد الأدوار المعيارية للوكالات المتخصصة في هذه المعايير. وليس من الواضح معرفة الأثر الصافي الناشئ عن الصيغ الجديدة على الوجود القطري لمنظمة العمل الدولية أو على عضوية الفرق القطرية للأمم المتحدة في هذه المرحلة. ومن الممكن أن تشهد منظمة العمل الدولية، بوصفها وكالة متوسطة الحجم تتمتع بولاية وخبرة مترسختين تماماً في أهداف التنمية المستدامة، زيادة في الطلب على الوجود القطري وعضوية الفرق القطرية للأمم المتحدة. وفي الحالات التي لا يمكن فيها تلبية هذا الطلب، فقد يُطلب إلى المكتب المشاركة من خلال تعزيز القدرات والوجود في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وبما أن الشكل النهائي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها على الصعيد القطري بدأ يتضح تدريجياً، فقد يكون من الضروري تقييم الهيكلية الميدانية لمنظمة العمل الدولية وترتيبات التوظيف. وسيسعى هذا الاستعراض إلى زيادة مشاركة منظمة العمل الدولية وتأثيرها إلى الحد الأقصى، وسيستند إلى استنتاجات وتوصيات التقييم المستقل للعمليات والهيكلية الميدانية لمنظمة العمل الدولية (٢٠١٠-٢٠١٦). وسيجري معالجة أي انعكاسات للإصلاح في مجال التوظيف، وفقاً للإجراءات المعمول بها.

استقلالية المنسق المقيم وزيادة السلطات

١٥. تمت الموافقة في القرار أيضاً على الدعوة إلى إيجاد نظام أقوى وممول تمويلاً كافياً للمنسقين المقيمين مع تعزيز القدرات والقيادة والمساءلة والحيادية. أما خطة التنفيذ ثنائية السنوات للنظام الجديد، المزمع تقديمها إلى الجمعية العامة في منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، فسيجري تفعيلها اعتباراً من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩. وبحلول ذلك الموعد، ينبغي أن توضع موضع التنفيذ عدة جوانب مهمة، منها: التغييرات الضرورية في الموارد القانونية والبشرية؛ خطوط تقديم تقارير المنسقين المقيمين إلى الأمين العام وانتقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية إلى الأمانة؛ الانتقال التشغيلي، بما في ذلك تفعيل صندوق التنسيق؛ إعادة تقويم دور ووظائف التنسيق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. وبدءاً من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، سيكون للمنسقين المقيمين سلطة ضمان اتساق برامج الوكالات والتمويل الجماعي المشترك بين الوكالات على السواء مع الأولويات الوطنية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي وقت لاحق من عملية الانتقال، ستدخل تغييرات على مواصفات وطريقة انتقاء المنسقين المقيمين وموظفيهم، وكذلك على ظروف تدريبهم.

١٦. ومن شأن تنفيذ نموذج الإبلاغ المزدوج والمجدول الوارد وصفه في الفقرة ٩ (ج) من القرار الذي يرفع بموجبه أعضاء الفريق القطري التابع للفرق القطرية للأمم المتحدة تقاريرهم إلى رؤسائهم بشأن فرادى الولايات المنوطة بوكالاتهم وإلى المنسقين المقيمين بشأن إسهاماتهم في النتائج الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سبيل تحقيق برنامج عام ٢٠٣٠ على الصعيد القطري، بالاستناد إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أن يخلف أثراً في جميع كيانات الأمم المتحدة التي لديها موظفين أعضاء في الفرق القطرية للأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تتمتع الوكالات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية باستقلال الإدارة ولوائح الموظفين والعقود والهيكلية الميدانية. وستحتاج كل وكالة إلى فحص متطلبات خطة الانتقال لترى كيف يمكن تنفيذ ذلك في سياق ولاياتها المحددة. وقد اعترفت منظمة العمل الدولية بالدور القيادي للمنسقين المقيمين في مواصفات ووظائف مديري المكاتب القطرية التابعة لمنظمة العمل الدولية ومديري الفرق المعنية بالعمل اللائق الذين كانوا أعضاء في الفرق القطرية للأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٠، ويقدم مديرو المكاتب القطرية التقارير إلى المنسق المقيم والفرق القطرية للأمم المتحدة بشأن النتائج المتفق عليها معاً في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما يشارك البعض في تقديم تعقيبات على أداء المنسقين المقيمين من خلال آلية المساءلة المتبادلة الحالية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المسماة "تقييم نتائج وكفاءات المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والفرق القطرية للأمم المتحدة". ومع ذلك، فإن الاندماج الكامل لأعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة التابعين لمنظمة العمل الدولية في نموذج إبلاغ مزدوج إلى المنسق المقيم والمدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية على السواء سيتطلب إدخال تغييرات على نظام إدارة الأداء ولوائح الموظفين في منظمة العمل الدولية، ويستلزم أن يجري مجلس الإدارة مناقشة ويتخذ قراراً بشأنه في وقت لاحق.

١٧. ومن المتوقع تنظيم أنشطة تدريبية لصالح المنسقين المقيمين وأعضاء الفرق القطرية للأمم المتحدة. ويُفترض أن يتيح لهم ذلك فرصاً للتوصل إلى فهم أفضل لمنظمة العمل الدولية وولايتها المعيارية وأهدافها الاستراتيجية وهيكلها الثلاثي. وسيعزز المكتب دور مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تطوير وتقديم التدريب إلى المنسقين المقيمين داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيستثمر أيضاً في تعزيز المشاركة في انتقاء المنسقين المقيمين وتقييمهم، بما في ذلك من خلال الآليات الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد يتيح تغيير المواصفات وتعزيز مسؤوليات المنسقين المقيمين فرصاً جديدة أمام موظفي منظمة العمل الدولية، وسيشجعهم المكتب على النظر في وظائف المنسقين المقيمين باعتبارها جزءاً من تطورهم الوظيفي.

مكاتب الدعم الموحدة وتقاسم المواقع

١٨. تشمل التغييرات المهمة في هيكليات الفرق القطرية للأمم المتحدة وعملياتها على الصعيد القطري، توجهاً نحو التقاسم المادي بقدر أكبر بكثير لمكاتب الأمم المتحدة وحدث تغيير تدريجي في مكاتب الدعم الموحدة بالنسبة إلى وكالات الأمم المتحدة. ويعتبر الفريق المعني بنتائج الابتكارات في مجال الأعمال التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مسؤولاً عن تنفيذ أهداف الإصلاح في هذا الصدد، وهي: إنشاء مكاتب الدعم الموحدة لجميع الفرق القطرية للأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٢٢؛ ضمان أن تُحسّن جميع الفرق القطرية للأمم المتحدة استراتيجيات تسيير العمليات بحلول عام ٢٠٢١؛ رفع نسبة المباني المشتركة للأمم المتحدة إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١.

١٩. ومن باب الاعتراف بأن السعي إلى التوصل إلى توافق وتنسيق القواعد والإجراءات فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سيكون بالغ التعقيد، اضطلعت خمس وكالات ضمن صناديق وبرامج الأمم المتحدة^{١١} بدور رائد، حيث التزمت بتقاسم مواقع مكاتبها وتوحيد وظائف مكاتب الدعم بالنسبة إلى الخدمات المرتبطة بموقع معين في مجالات من قبيل التمويل والمشتريات والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشؤون اللوجستية وإدارة المرافق. وبالتعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة، يجري التشديد في الأجل القصير إلى المتوسط على إزالة المعوقات من خلال الاعتراف المتبادل بعمليات سير الأعمال التي من شأنها أن تسمح للوكالات بقبول واستخدام إجراءات بعضها البعض. وبشكل تحقيق التنسيق الكامل هدفاً أطول أجلاً. وستستند الممارسة التجريبية إلى البراهين وتعتمد على البيانات من أجل قياس الادخارات وإظهار التقدم المحرز. والمتوقع أن تتضمن وكالات أخرى إلى هذه التجربة (اختيار التقيد) في الوقت المناسب نظراً إلى أن المبررات قد بدأت تتضح تدريجياً. وبالنسبة إلى المكتب، فإن "اختيار التقيد" سيعتمد أولاً على وجود إطار واضح ومن ثم، قدر الإمكان والمستحسن، تكييف الموارد المالية والبشرية أو القواعد والإجراءات الأخرى وفقاً لذلك. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تستند إلى خبراتها حتى الآن في مجال المشتريات وكذلك التمويل، حيثما يسمح الاعتراف المتبادل بالإجراءات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاضطلاع بعمليات مالية نيابة عن منظمة العمل الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٠. وتدعم الحكومات هذا الجهد، وينظر عدد من البلدان المضيفة حالياً في توحيد وجود الأمم المتحدة لديها. ويتفاوض المكتب على إمكانية نقل مكتبه في فيتنام إلى دار الأمم المتحدة الواحدة الخضراء في هانوي، التي تتقاسم فيها الآن جميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموقع نفسه. وسينظر هذا القرار والقرارات المقبلة المتعلقة بنقل المكاتب القطرية لمنظمة العمل الدولية في التكاليف والفوائد المالية لعملية النقل ومدى رغبة الحكومة في أن تكون وكالات الأمم المتحدة في مجتمّع واحد وضمن سهولة وصول الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية إليها وسلامة هوية منظمة العمل الدولية وولايتها. ويتمثل مصدر قلق آخر بالنسبة إلى المكتب في مركز المنسقين الوطنيين لمنظمة العمل الدولية وإمكانية نقلهم، وهم غالباً ما يستقرون في وزارات العمل دون أن تتحمل منظمة العمل الدولية أي تكلفة.

^{١١} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي (وهي تمثل مجموعة من الوكالات الصغرى).

تمويل نظام المنسقين المقيمين

٢١. ما فتئت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تنفذ ترتيباً لتقاسم التكاليف على نطاق المنظومة دعماً لنظام المنسقين المقيمين منذ عام ٢٠١٤. وفي الوقت الحاضر، يُسهم ١٩ كياناً من كيانات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة العمل الدولية، في هذه الآلية التي تستكمل حالياً الدعم "الأساسي" المهم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتضمن رؤية الأمين العام من أجل نظام حيوي ومستقل للمنسقين المقيمين تحسين كفاءة موظفي نظام المنسقين المقيمين وتمويله على نحو يمكن التنبؤ به بقدر أكبر. وتلبية لاحتياجات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها، يُقدر تكلفة نظام المنسقين المقيمين بمبلغ ٢٥٥ مليون دولار، بزيادة قدرها ٨٠ مليون دولار على النظام الحالي. ويوصي بأن تنتظر الدول الأعضاء في تغطية متطلبات التمويل هذه من خلال الاشتراكات المقدّرة، وكذلك طلب المساهمات الطوعية في صندوق تكامل تقديري بقيمة ٣٥ مليون دولار لأنشطة التنسيق التي يقوم بها المنسقون المقيمون. ولم تحتفظ الدول الأعضاء بهذا المقترح في القرار. وبدلاً من ذلك، تنص الصيغة المختلطة المتفق عليها على تقديم إسهامات طوعية متعددة السنوات ويمكن التنبؤ بها إلى صندوق استئماني مخصص لدعم فترة البدء ومضاعفة الترتيبات التي تنفذها وكالات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتقاسم التكاليف ابتداءً من عام ٢٠١٩ وفرض ضريبة بنسبة ١ في المائة على الإسهامات غير الأساسية المخصصة تحديداً لأغراض بعينها والواردة من أطراف ثالثة إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تنفذها الأمم المتحدة، على أن تُدفع من المنبع. وحتى منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تعهدت الدول الأعضاء بتقديم ٧٥ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني الاستهلاكي.

٢٢. ومن المتوقع أن تجلب مضاعفة إسهامات الوكالات السنوية المتعلقة بتقاسم التكاليف لعام ٢٠١٩، ما قدره ٧٧ مليون دولار أمريكي، وتبلغ حصة منظمة العمل الدولية منها قرابة ٤,٣٥ ملايين دولار أمريكي. وبعد عام ٢٠١٩، سَتُعدّل صيغة تقاسم التكاليف لتشمل ١١ وكالة جديدة تمت دعوتها ويُتوقع أن تنضم إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولم يتضح بعد الأثر المترتب على مستويات إسهامات منظمة العمل الدولية في المستقبل. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ميزانية نظام المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٨ تعاني من عجز قدره ٨,٦ ملايين دولار أمريكي، الأمر الذي يعزى أساساً إلى الإسهام المفقود لأمانة الأمم المتحدة. ولم توافق اللجنة الخامسة بعد على إسهام الأمانة، ولكن من المقرر أن تتناول هذه المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وستتطلب مضاعفة حصة منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٩ موارد إضافية قدرها ٢,٢ مليون دولار أمريكي. وقد أبلغت منظمة العمل الدولية الأمين العام، إلى جانب المنظمات الأخرى، بعدم وجود أي اعتمادات في الميزانية لهذه الزيادة غير المتوقعة. وتوفر الفقرة (ج) في نقطة القرار سيناريو لتحديد الأموال المطلوبة ضمن الميزانية الحالية.

٢٣. وفيما يتعلق بالضريبة البالغ قدرها ١ في المائة، لا يُعرف بوضوح مدى الفجوة التمويلية التي ستغطيها هذه الآلية. وسيطلب من الجهات المانحة تحويل رسم بنسبة ١ في المائة إلى صندوق استئماني لكل منحة تقدمها إلى الوكالات، تكون مخصصة بشكل صارم لبرامج أو مشاريع محددة. واستناداً إلى أرقام عام ٢٠١٦ الخاصة بالموارد غير الأساسية المرصودة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبالغة ٨ مليارات من الدولارات الأمريكية، فمن المحتمل أن تصل المبالغ التي يمكن جمعها عن طريق هذه الضريبة إلى ٦٠ مليون دولار أمريكي^{١٢}. وستوضع طرائق محددة لجمع هذه الضريبة من الجهات المانحة ومعايير محددة بوضوح لتطبيقها في الأشهر المقبلة. وتُضاف هذه الضريبة إلى رسوم استرداد التكاليف الحالية التي تفرضها الوكالات لإدارة المشاريع ودعمها. وإذا كانت هذه الضريبة ستنتهي الجهات المانحة عن تمويل هذه البرامج والمشاريع مباشرة من خلال الأموال المرصودة، فإن المبالغ التي جُمعت عن طريق هذه الضريبة ستخفّض بمرور الوقت.

^{١٢} انظر:

اتفاق التمويل

٢٤. شكلت الحاجة إلى الاستعاضة عن قاعدة التمويل شديدة التجزئة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتمويل أساسي أكثر استقراراً على الأمد الأطول لنظام المنسقين المقيمين وفردى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح منذ البداية. وقد رحبت الدول الأعضاء في القرار، بدعوة الأمين العام إلى وضع اتفاق تمويل يهدف إلى رفع مستوى الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى ٣٠ في المائة من مجموع الإسهامات على مدى السنوات الخمس المقبلة مقابل المزيد من الشفافية والمساءلة من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجري حالياً العمل على إعداد الالتزامات المتبادلة في الاتفاق والمبينة في القرار من خلال حوار بشأن التمويل مع الدول الأعضاء، يُرمع استكماله قبل انعقاد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط/فبراير ٢٠١٩.

٢٥. وفي مقابل الحصول على تمويل أكثر قابلية للتنبؤ، ستلتزم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأمر من بينها تحسين شفافية ومساءلة البيانات المالية المتعلقة بالموارد وسبل الوصول إليها وإجراء تقييم مستقل على نطاق المنظومة وتبسيط الضوء على إسهامات الدول الأعضاء. وقدم المكتب بيانات مالية عن الإسهامات الطوعية التي تلقاها خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ كجزء من مبادرة شفافية المعونة الدولية، ويعكف حالياً على تقييم التعزيز المتواصل لما يبذله من جهود من أجل تحقيق الشفافية.

٢٦. وسيركز اتفاق التمويل بدرجة أكبر على جيل جديد من الصناديق الجماعية للأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة، بما في ذلك رسملة الصندوق المشترك من أجل برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الصندوق المشترك) بمبلغ ٢٩٠ مليون دولار أمريكي وإجراء زيادات كبيرة في صندوق بناء السلام. واستجابة للدعوة إلى مزيد من التعاون المشترك بين الوكالات والبرمجة المتكاملة، كما يدعو إلى ذلك برنامج عام ٢٠٣٠، ما فتئت منظمة العمل الدولية تلتزم الفرص لزيادة نشاطها في الآليات الجماعية. وفي عام ٢٠١٧، تلقى المكتب ٢٢,٤ مليون دولار أمريكي من الصناديق الاستئمائية متعددة الشركاء التابعة للأمم المتحدة. كما كان دورها حيوياً أيضاً في إنشاء نافذة الصندوق المشترك لأرضيات الحماية الاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية هي واحدة من وكالات الأمم المتحدة الخمس الممثلة في المجلس التنفيذي للصندوق المشترك.

الشراكات

٢٧. إن توسيع الشراكات أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد قدم الأمين العام عدداً من الأفكار لتنفيذ ذلك على الصعيد القطري في مقترحاته. والمجموعة المعنية بنتائج الشراكات الاستراتيجية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تضم ممثلين عن كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالشراكات والاتفاق العالمي، مكلفة بترشيد وتبسيط وإيجاد مزيد من التآزر على نطاق الأمم المتحدة في مجال الشراكات. وتعمل المجموعة على تنسيق وتفعيل نهج شراكة الأمم المتحدة المشتركة من خلال إجراءات العناية الواجبة المشتركة ومذكرات التفاهم المشتركة بهدف استخدامها مع الشركات والجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح وأطر إدارة المخاطر والشفافية. وستسعى أيضاً إلى تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين من خلال المعايير الدنيا لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي توجهها وتشرف عليها طائفة من الشركاء، بما في ذلك المواطنون والمجتمع المدني ونقابات العمال والجمعيات. وتستنير مشاركة المكتب في هذه المشاريع بالشراكات الخارجية الرئيسية المتبعة فيما يتعلق بالنتائج السياسية لبرنامج وميزانية منظمة العمل الدولية ومستقبل استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية. كما سُسَّهم المنظمة بخبرتها الفريدة كمنظمة ثلاثية في المشاركة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين بلدان الجنوب وغير ذلك من أشكال الشراكات.

استعراض الأصول الإقليمية في عام ٢٠١٩

٢٨. وافقت الدول الأعضاء على اتباع نهج مرحلي من خطوتين لتجديد الهياكل الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي ستركز بصورة أفضل على تجهيز الهيئات الإقليمية لتعمل كمحفل لعقد الاجتماعات وإسداء المشورة المتكاملة في مجال السياسات وتقديم الدعم المعياري والقدرات التقنية بشأن الأولويات الإقليمية. وفي الجزء المقبل المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٩، سيقدم الأمين العام إلى الدول الأعضاء خيارات لإعادة تحديد مواصفات الأصول الإقليمية للأمم المتحدة وإعادة هيكلتها على المدى الأطول. وترتكز المرحلة الأولى على ترشيد بعض مهام اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومجموعات الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة وأنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة على المستوى القطري. وستنظر المرحلة الثانية في المجموعة الأوسع لوجود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الهياكل الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة، لتحديد مكاسب الكفاءة المحتملة وتقديم توصيات بشأن سبل تحقيق ذلك.

٢٩. وستكون المشاركة النشطة لمنظمة العمل الدولية في هياكل التنسيق الإقليمية عاملاً حاسماً، لأن ذلك سيكون له أيضاً انعكاسات على المستوى القطري. وستسعى منظمة العمل الدولية، في المرحلة الأولى، إلى مواصلة توطيد مشاركتها في الآليات الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويمكن استقدام الشركاء الاجتماعيين إلى المشاركات ذات الصلة، من قبيل منتديات التنمية المستدامة، لضمان تجسيد آرائهم تجسيدا جيدا في التقارير الإقليمية التي تقدمها اللجان الإقليمية إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى كل عام.

٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر عضوية منظمة العمل الدولية في مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة التي تضطلع بدور مهم في اختيار وتقييم أداء المنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة، وسيلة إضافية لضمان تقدير أفضل للولاية المعيارية لمنظمة العمل الدولية، لا سيما في صفوف الأشخاص المعيّنين في البلدان التي لا تتمتع فيها منظمة العمل الدولية بصفة وكالة مقيمة.

الملاحظات الختامية

٣١. إن الكشف عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كما وافقت عليه الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع، يحدد توجهات وتوقعات واضحة على نحو متزايد لجميع كيانات الأمم المتحدة. وتتيح المشاركة المتواصلة في جميع العمليات ذات الصلة الفرصة لوضع منظمة العمل الدولية بشكل مثالي في الترتيبات الجديدة للدعم المتكامل الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٢. وفي هذا الصدد، ستحتاج منظمة العمل الدولية إلى أن تولي اهتماماً خاصاً لكفالة قدرة هيئاتها المكونة الثلاثية على الإسهام في عمليات البرمجة الوطنية والتأثير فيها من خلال البرامج القطرية الجيدة للعمل اللانق، وكفالة استجابة المنظومة ككل إلى تعزيزها وتلبية احتياجاتها. وسيكتسي بناء قدرات الهيئات المكونة أهمية محورية في هذا الجهد. وعلى غرار ذلك، سيثدد على الحفاظ الكامل على الوظيفة المعيارية الحاسمة لمنظمة العمل الدولية والمنظومة ككل. وسيشكل تعزيز سلطة المنسقين المقيمين والدور التنسيقي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عاملين مهمين فيما يتعلق بالمسائلتين معاً.

٣٣. وستعين معالجة المسائل المتعلقة بالتغييرات المحتملة في الوجود الميداني لمنظمة العمل الدولية والناشئة عن الإصلاح، مع توضيح المعايير الخاصة بعضوية الفرق القطرية للأمم المتحدة وتقديم عملية استعراض الأصول الإقليمية للأمم المتحدة. وستعالج أي مسائل تتعلق بإعادة توزيع القدرات التقنية وحراراك الموظفين والآثار على الموظفين المعيّنين محلياً من خلال مجلس الإدارة ووفقاً للإجراءات الداخلية المتبعة.

٣٤. وسيكتسي تأمين التمويل الكافي والمستدام لنظام المنسقين المقيمين الجديد أهمية حاسمة لنجاح هذا الإصلاح. وسيتيح اتفاق التمويل فرصاً جديدة لمنظمة العمل الدولية للحصول على تمويل أكبر لأنشطتها دون أن يكفل ذلك. وسيكون على المنظمة أن تعزز مزاياها النسبية – لا سيما الهيكل الثلاثي – على خير وجه، وأن تواصل إقامة الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يحتمل أن تجتذب الموارد.

مشروع قرار

٣٥. إن مجلس الإدارة:

- (أ) أحاط علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" (A/RES/72/279)، الذي اعتمد في ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٨، وانعكاساته على عمل منظمة العمل الدولية؛
- (ب) طلب إلى المدير العام أن يواصل المشاركة بنشاط في تنفيذ القرار وآليات التنسيق المعنية المشتركة بين الوكالات، على أن يراعي على نحو كامل الآراء والمواقف التي عبر عنها مجلس الإدارة بشأن هذه المسألة في دوراته الحالية والسابقة؛
- (ج) قرر أن تكلفة مضاعفة الإسهامات المقدمة إلى نظام المنسقين المقيمين على أساس تقاسم التكاليف لعام ٢٠١٩، المقدرة بمبلغ ٢,٢ مليون دولار أمريكي، ستمول في المقام الأول من الادخارات التي قد تنشأ بموجب الجزء الأول من الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وإذا تعذر ذلك، من خلال استخدام الأموال المعتمدة في المصروفات الطارئة في الجزء الثاني. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فإن المدير العام سيقتراح أساليب تمويل بديلة في مرحلة لاحقة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.